

تراجع أداء النقل البحري العالمي بنحو 14٪ خلال 2015.. ماذا يعني؟



الأربعاء 25 مايو 2016 12:05 م

اعترفت أحدث دراسة صادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، بما قاله خبراء ورافضو الانقلاب العسكري في معارضتهم لشق التفرقة الجديدة لقناة السويس، التي هزل لها الانقلاب العسكري

وأشارت الدراسة الصادرة قبل أيام عن المركز، إلى تراجع مؤشر الثقة اللوجستية للشحن البحري في مايو 2016 بحوالي 23.6% مقارنة بـ مايو 2015، وهو ما يشير إلى تراجع كبير في أداء قطاع النقل البحري العالمي، ومرور قيمة حركة التجارة العالمية بانخفاض 14% خلال 2015، والانخفاض الواضح لعوائد التشغيل للعديد من شركات الشحن البحري العالمية مثل "ميرسك، جينكو، بان أو شن، الملاحة القطرية".

معيش على طريق السيسي

ووسط تراجعات مستمرة لعوائد قناة السويس وأزمات تسببت فيها التفرقة الجديدة، وبعد تصريحات رسمية لهيئة القناة عن تراجع العوائد وطلب قرض لسد العجز المالي الذي ضرب هيئة القناة مؤخرا، خرج مهذب معيش ليصرح أمس لصحيفة الفجر، طالبا عدم الحديث عن قناة السويس أو عوائدها إلا من خلاله، مقتديا بقائد الانقلاب الذي طالب الشعب المصري بعدم سماع أي كلام من أي أحد سوى من شخصه فقط، معيدا تجربة تكميم الأفواه التي تفاقمت في الحقبة الناصرية

ثلاثة قروض

يذكر أن هيئة قناة السويس تتفاوض مع عدد من البنوك الكبرى التي تعمل في السوق المصرية، للحصول على قرض جديد بقيمة تقارب 600 مليون يورو (680 مليون دولار).

وذكرت المصادر الحكومية في تصريحات نشرتها جريدة الشروق مؤخرا، أن الهيئة تهدف من الحصول على القرض إلى تمويل التزامات مالية مستحقة عليها، دون أن توضح طبيعة هذه الالتزامات، والاستثمارات التي ترغب الهيئة في تمويلها، مشيرة إلى أن التمويل تشارك فيه بنوك حكومية وخاصة من خلال تحالف مصرفي

ويعد هذا هو القرض الثالث لهيئة قناة السويس، خلال ثمانية أشهر فقط، حيث حصلت الهيئة على قرض في أكتوبر الماضي، لأول مرة في تاريخها، بقيمة مليار دولار، قام بتمويله تحالف مصرفي يضم 8 بنوك، لسداد التزامات الهيئة تجاه الشركات الأجنبية التي عملت في مشروع حفر العمر الملاحي الجديد

كما حصلت الهيئة في يناير الماضي على قرض بقيمة 400 مليون دولار، قام بتمويله تحالف مصرفي يضم 4 بنوك، 300 مليون دولار منه لتمويل مستحقات شركات المقاولات المشاركة في حفر التفرقة الجديدة

اللافت أن الإعلان عن قرض جديد لصالح هيئة قناة السويس، جاء بعد أربعة أيام من نفي عبد الفتاح السيسي وجود تراجع في إيرادات القناة، وتأكيد أنه الإيرادات زادت بعد افتتاح العمر الملاحي الجديد في 6 أغسطس 2015.

وبذلك تتحول قناة السويس إلى مستهلك للعملة الصعبة بعد أن كانت هي المصدر الأساسي والوحيد الذي كان يدر العملة الصعبة لمصر!!